

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة^(١)

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فبين يدي القراء الكرام الطبعة الثالثة من هذا الكتاب القيم «صحيح الترغيب والترهيب»، وهي تمتاز عن الطبعتين السابقتين بمزايا جمة، أهمها اثنتان:

الأولى: أنني نقّحتها، وحذفت منها بعض الأحاديث التي تبين لي مع الزمن أنها بالكتاب الآخر أولى: «ضعيف الترغيب والترهيب»، يَسَّرَ الله لنا نشره، وهذه أرقامها في الطبعتين المشار إليهما: (٤٣ و ٥٣ و ١٥٠ و ٦٤٥ و ٨٥١ و ١٠٤١ و ١٠٦٩ و ١٠٧١).

والحديث الأول منها يعود الفضل في تنبيهي لضعفه إلى الشيخ الفاضل بكر بن عبد الله أبو زيد في «جزء كيفية النهوض في الصلاة» (ص ٨٦)، أقول هذا قياماً بواجب الاعتراف بالفضل، وتجاوباً مع قوله ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، وهذا لا ينافي أنني أخالفه في كثير مما كتب في هذا «الجزء»، وبخاصة في تضعيفه لحديث العجن في النهوض، وقد رددت عليه، وبينت خطأه في التضعيف في بحث واسع أودعته في «تمام المنة» (ص ١٩١ - ٢٠١)، طبع عمان، وسيكون بين يدي القراء قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما الحديث الثاني منها (٥٣)، فهو مضعّف في «ظلال الجنة» (٣٩)، وقبل ذلك بزمان مخرّج في «الضعيفة» (١٤٩٢)، فلا أدري - والله - كيف وقع في «صحيح الترغيب»؟!

وأما الثالث (١٥٠)، فهو خطأ قديم وقع اختاراً بظاهر إسناده، وتبعاً لمن صححه، ثم تبينت ضعفه، وانكشفت لي علته كما أشرت إلى ذلك في «المشكاة» (٣٥٤)، و«ضعيف أبي داود» (٨)، و«الإرواء» (٥٥).

وأما الرابع (٦٤٥)، فالسبب أنني كنت خرّجته في «الصحيحة» (١٩٥) من رواية ابن حبان في «صحيحه» وغيره، ثم تبين لي أن في سنده انقطاعاً مثل الحديث (٩٣ - الصحيحة)، فلم أستجز لنفسي إبقاءه في هذا «الصحيح» بعد ظهور هذه العلة، مع أنني وقفت له على طريق أخرى موصولة، لكنها واهية، وقد بينت ذلك في حاشية «الصحيحة»، إعداداً لنقله إلى «الضعيفة»، والآن جاءت المناسبة للتنبيه على ذلك.

وأما الخامس (٨٥١)، فهو خطأ لا أدري كيف وقع، أمن الطابع، أم مني؟ لأنه في الأصل، أعني التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب (٢ / ٢٠) مشار إليه بالضعف الشديد، وأشار المنذري لضعفه، وعلّقت عليه بأن فيه متروكاً، وبناء عليه كنت أوردته في «ضعيف الجامع» (١٥٠١).

وأما السادس (١٠٤١)، فهو من اختلاف الاجتهاد، فقد تبين لي فيما بعد أنه ضعيف الإسناد، فخرّجته في «الضعيفة» (١٠٩٩)، وبيّنت هناك علته، وتناقض أبْن القطان في راويه، فهو تارة يحسّن حديثه، وتارة يضعفه، فلا غرابة إذن أن يقع مثلي في مثل هذا الاختلاف، وسبب ذلك أن الراوي الذي يُحسّن حديثه يكون

(١) لـ «صحيح الترغيب» المجلد الأول فقط [ش].

عادة مرشحاً لتضعيف حديثه لقريئة تبدو للباحث، وقد أشار الذهبي في «الموقظة» إلى شيء من هذا، ولا تحضرني الآن عبارته، فليراجع من شاء.

وأما السابع والثامن (١٠٦٩ و ١٠٧١)، فهو خطأ مني شبيه الذي قبله، وقد وقع في «صحيح الجامع» أيضاً (٣٦٠ و ٦٤٥٩)، وغيرهما، فليقل إلى الكتاب الآخر «ضعيف الترغيب»، و«ضعيف الجامع»، وقد بيّنت علته في «الإرواء» (٤ / ٤٨ - ٥١)، وإنما يصح الحديث من فعله ﷺ، وهو الموجود في الباب، والله تعالى هو الهادي.

تلك هي المزية الهامة الأولى لهذه الطبعة الجديدة.

وأما المزية الأخرى؛ فهي أنني ألحقت بها الحديث الآتي برقم (٦٣)، كنت أعرضت عنه لضعف في إسناده، ثم وجدت له طريقاً أخرى، وبعض الآثار في «السنة» لابن أبي عاصم، وتكلمت عليها في «ظلال الجنة» (٢٩٧ - ٢٩٩)، وانتهيت إلى أن الحديث حسن لغیره. والله أعلم.

ولقد استلزم هذا التعديل الذي أدخلته على هذه الطبعة جهداً جهيداً لتغيير أرقام الأحاديث المتسلسلة، والأرقام التي ذكرت في كثير من الصفحات مقرونة بالإحالات؛ أحال بها المؤلف على بعض الأحاديث المتقدمة أو المتأخرة، كنا وضعنا تلك الأرقام لنيسر على القراء الرجوع إليها، وكذلك كنا وضعنا في المقدمة والحواشي كثيراً من الأرقام لنفس الغرض، فاقضى ذلك مني مراجعة الكتاب مرات ومرات، ومع ذلك فإني لا أستبعد أن يكون قد ندّ عني تصحيح بعض الأرقام، فمن وجد شيئاً من ذلك فليصحح، وجزاه الله خيراً.

وإن مما شجعني على القيام بهذا التعديل المُنْصِي؛ نشاط أولئك الشباب الذين قاموا على طبع الأرقام الجديدة ولصّقها بدقة فوق الأرقام القديمة، وطبع بعض السطور الجديدة من الأرقام أو الكلمات عند اللزوم، تهيئة للنسخة المصححة لتقدّم للتصوير - (الأوفست)، ثم يُقدّم الكتاب للناس في صورة تسر الناظرين إن شاء الله تعالى، فجزاهم الله خيراً.

هذا، وثمة أمور أخرى قمنا بها من التصحيح لا ضرورة للإشارة إليها؛ لأنها أمور معتادة.

وختاماً، أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذه الطبعة نفعاً أعم من الطبعات السابقة، وأن يدخر لي أجرها إلى يوم القيامة ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾. والحمد لله رب العالمين.

عمان ١٣ / ٤ / ١٤٠٨ هـ

محمد ناصر الدين الألباني